

رئيس مجلس الأمة استقبل سفيرنا في روما اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية تختار ممثليها في الاتحاد البرلماني «الدولي» و«الإسلامي» و«العربي» و«آسيا»

الغانم يعزّي نظيره القرغيزستاني بضحيا تحطم طائرة فوق قرية في بشيك

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان القرغيزستاني تشينيباي تورسانبيكوف عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحيا تحطم طائرة فوق قرية قرب مطار ماناس في بشيك والذي أسفر عن سقوط عشرات من الضحايا والجرحى، راجيا من الله جل وعلا الرحمة للضحايا والشهداء العاجل للجرحى والمصابين.



الرئيس الغانم مع سفيرنا لدى إيطاليا الشيخ علي الخالد



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترسا اجتماع الشعبة البرلمانية

أبل ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي. من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير الكويت لدى روما الشيخ علي خالد الصباح.

وطريقة المشاركة فيها وكذلك ما يتعلق بمجاميع الصداقة البرلمانية. وحضر اللقاء وكيل الشعبة ركان النصف وأمين الصندوق د. وليد الطبطبائي وأعضاء الشعبة د. خليل

المالية من 1/1/2017 وتنتهي في 31/12/2017. وقال النصف ان الاجتماع استعرض أهم المؤتمرات وبدل الامتصاص والتجهيز

واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وذكر أنه تم تكليف وكيل الشعبة البرلمانية وأمين الصندوق بإعداد وإقرار ميزانية الشعبة للسنة

تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع أن الشعبة أختارت النواب يوسف الفضالة وليد الطبطبائي وعضاء عودة الرويعي من اللجنة التنفيذية كممثلين في الاتحاد البرلماني العربي

راكب النصف إنه تمت تسميته إلى جانب النواب د. خليل عبدالله أبل ود. وليد الطبطبائي أعضاء ممثلين في الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية برلمانات آسيا. وأضاف النصف في

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعها الأول أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية مرزوق الغانم. قال وكيل الشعبة النائب

العدساني: قانون تعارض المصالح لفصل العمل النيابي عن المناقصات والتجارة

بل إنه بمجرد أن تثبت الجريمة بمجرد حصول النائب أو حتى القيادي في مؤسسات الدولة على مبالغ مالية أو عطايا أو شيكات تكون الجريمة قد تحققت، مشدداً على أن العمل النيابي يجب أن يتركز على المصلحة الوطنية بعيداً عن أي مصالح خاصة.

وأكد على أن مجلس الأمة ليس شركة مغلقة، ولا يجوز أن يحقق أي نائب التراء عن طريق عضوية مجلس الأمة، كما حصل في مجلس سابق بان اعترف أحد النواب بالصوت والصورة أنه تسلم أموالاً من مجلس الوزراء، وكما حصل في قضية الإبداعات بمجلس 2009، موضحاً أن على أي شخص يريد أن يمارس العمل النيابي أن يقدم تقرير رذمة المالية إلى هيئة مكافحة الفساد ويفصل المصالح التجارية والشخصية عن المصلحة العامة. وأضاف: قضية «الإبداعات» لن ننسأها وسنستمر في كشفها وسنثبت أن كل ما ذكرناه في السابق عن هذه القضية صحيح بالرقام والأدلة والتواريخ، مؤكداً في الوقت ذاته أننا «حسن النية» وغالب النواب ولكن الوقاية خير من العلاج».

أعلن النائب رياض العدساني تقدمه باقتراح بقانون «تعارض المصالح»، بهدف فصل العمل النيابي والرقابة والتشريع عن الأمور المصلحية والمناقصات والتجارة والاستفادة من الأمور الأخرى، مبيناً أن القانون يشمل أي وظيفة قيادية ومعمول به في الدول المتطورة. وقال العدساني في تصريح صحفي: لا نقبل إطلاقاً على أي نائب أن ترتفع أصدته كما حصل في قضية «الإبداعات»، وأن تضعف الرقابة البرلمانية، مبيناً أن القانون يأتي لسد الفراغ التشريعي الذي ذكر في بيان النائب العام الذي صدر في 18 أكتوبر 2012، ولكي تكون المصلحة العامة هي الأساس في عمل النائب ولا تكون هناك أي مصلحة مع رئيس الحكومة أو مع الوزراء. ولفت إلى أن القانون يجرم قضايا كثيرة حدثت بحصول النواب على حيازات زراعية أو قسائم صناعية أو أي عطايا بأي شكل من الأشكال، مشيراً إلى أن الهدف من القانون تحقيق الرقابة الفعلية التي تضعف إذا تعارضت مع المصالح الخاصة من خلال المناقصات أو غيرها.

وشرح أن القانون لا يحتاج إلى إثبات الرشوة

لهذا الأمر، ويمكن أن يكون ذلك من خلال تدوير هذه الأموال داخل البلد والاستفادة منها بدل الامتصاص والتجهيز

الحاصل حالياً. وأضاف قائلاً: إن التركيبة السكانية يجب أن تعالج دون المساس بالحقوق الإنسانية للوافدين، فنحن لن نسمح بأن تكون أقلية في وطننا، كما أننا نضغط على الوافدين أو أن نحرهم من الخدمات، حتى يتمتع الجميع بالخدمات التي يقدمها البلد وفقاً للملحة الاستيعابية الطبيعية للكويت. وتساءل: ما السبب في تكسر المستشارين في مكاتب الوزراء من الوافدين وكم عدد المستشارين بمن فيهم عزت (المستشار بوزارة التربية) لدينا في الكويت؟ وماذا لا توجد ثقة من قبل الوزراء بالمستشارين الكويتيين؟ مشيراً إلى أن بإمكان النواب خلال الجلسة الخاصة التقدم باقتراحات أو توصيات ملزمة أو الدفع بتفعيل القوانين الموجودة أصلاً لدى الوزراء، كما سيتم تسليط الضوء على موضوع الكفيل.

الكندري: طلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضية زيادة عدد الوافدين

قادرة على إدارة سوق العمل. وأكد أنه بعد 50 عاماً من قيام الدولة الحديثة ومخرجات المعاهد والكليات والجامعات داخل الكويت وخارجها أصبح لدينا أعداد كافية من الخبرات الكويتية على إدارة الكثير من المرافق التي لاتزال يسيطر عليها الوافدون، مبيناً أن الحكومة لاتزال بلا رؤية في مسألة تطبيق سياسة الإحلال، بينما أعداد الوافدين في تزايد وانقلاط ودون سيطرة.

وشرح أننا لا ندعو إلى طرد الوافدين ولن تكون الكويت الدولة المغلقة بل نحن نرحب بهم وتعايش معهم، ونعلم أن هناك بعض التخصصات والأعمال التي تحتاج إلى الوافدين، ولكننا نتحدث عن دولة أعداد الوافدين فيها في تزايد وانقلاط ودون سيطرة، معتبراً أنه لو كان هناك ضبط من قبل وزارة الداخلية لسماحت الدخول لما وجدت هذه الأعداد من الوافدين.

وقال إنه يجب أن تكون هناك رؤية لمعالجة حجم تهجير اموال من الدولة بالمليارات إلى الخارج دون وضع ضوابط

ولكن المسألة تنظيمية فقط. لأننا اليوم في عام 2017 على أعتاب أزمة اقتصادية كما تدعي الحكومة ولكننا في المقابل نعيش حالة فلتان بعدم ضبط عملية تواجدهم الوافدين، مبيناً ان المواطن الكويتي يشعر بأنه أصبح أقلية في وطنه. وأوضح ان المشكلة ليست في الأعداد وإنما في مدى الحاجة إليها، بعد أن تجاوز عدد الوافدين 3 ملايين وافد، وهذا العدد بدأ يضغط على البنية التحتية المتهاكلة أصلاً، سواء في المرافق الصحية أو التعليمية أو المرور، مشدداً على أن الموضوع يحتاج إلى خطة واضحة، ولا يعقل أن نتحدث منذ سنوات عن تجار الإقامات في الكويت ولا نجد الحل حتى الآن، ولا يمكن أن تكون الكويت مستقرة للعماله الباحثة عن الأعمال.

وأعتبر أن ما يحصل هو «استيطان» وما نتحدث عنه ليس الترحيل وإنما تنظيم سوق العمل والخبرات، مشدداً على ضرورة تدريب كوادر كويتية وإعداد أجيال كويتية



د.عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن البدء في جمع توقيع النواب على طلب لعقد جلسة خاصة وفقاً للمادة 72 من اللائحة لمناقشة موضوع زيادة عدد الوافدين في الكويت ومدى تأثيره على التركيبة السكانية، مشيراً إلى أن الجلسة ستركز على مناقشة انعكاسات اعداد الوافدين على البنية التحتية للدولة والمرافق الصحية والتعليمية والمرور والكهرباء والماء، وركن الكفاءات الكويتية وعدم الاستعانة بها وتفاصيل الحكومة في تنفيذ سياسة الإحلال، وحجم تهجير الاموال من الدولة إلى الخارج ودون وضع ضوابط لهذا الأمر، وحماية الكويتيين في الداخل مما قد يتسبب فيه أي قرار حكومي بزيادة الأسعار.

وقال الكندري في تصريح صحفي: يجب أن نؤكد أننا هنا لا نؤجج خطاب الكراهية ولا حديثاً عنصرياً ولا أحد ينكر فضل الدولة الحديثة في بناء هذه الدولة معمارياً وإنسانياً، وكلنا نتلمذنا على أيدي أخواننا الوافدين وتعالجنا بأيديهم.

لا نؤجج خطاب الكراهية ولا حديث عنصرياً ولا أحد ينكر فضل الدولة الحديثة في بناء هذه الدولة معمارياً وإنسانياً

الشطبي: ما للجان الخيرية الحاصلة على الموافقة لحملة جمع الأموال والمساعدات؟



خالد الشطبي

وجه النائب خالد الشطبي سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التنمية هذه الصبغ جاء فيه: في السعي لتتزيه العمل الخيري والحفاظ على موقع الكويت المتميز في مجال الأعمال الإنسانية والخيرية قامت جهات خيرية بفتح باب جمع التبرعات للمنتكبين في حلب. 1- يرجى تزويدي بنسخة من أسماء اللجان الخيرية الحاصلة على الموافقة لحملة جمع الأموال والمساعدات. 2- كم بلغت مبالغ التبرعات من أهل الخير؟ 3- ما آلية توزيع المساعدات والتبرعات على المتضررين؟ 4- يرجى تزويدي بتفاصيل المبالغ المصروفة والمبالغ المتبقية. 5- ظل وجود هيئة حكومية مستقلة عاملة على إيصال المساعدات (الهلال الأحمر الكويتي) ما المبرر لإعطاء لجنة خيرية رخصة جمع تبرعات لنفس الهدف؟

وجه النائب خالد الشطبي سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التنمية هذه الصبغ جاء فيه: في السعي لتتزيه العمل الخيري والحفاظ على موقع الكويت المتميز في مجال الأعمال الإنسانية والخيرية قامت جهات خيرية بفتح باب جمع التبرعات للمنتكبين في حلب. 1- يرجى تزويدي بنسخة من أسماء اللجان الخيرية الحاصلة على الموافقة لحملة جمع الأموال والمساعدات. 2- كم بلغت مبالغ التبرعات من أهل الخير؟ 3- ما آلية توزيع المساعدات والتبرعات على المتضررين؟ 4- يرجى تزويدي بتفاصيل المبالغ المصروفة والمبالغ المتبقية. 5- ظل وجود هيئة حكومية مستقلة عاملة على إيصال المساعدات (الهلال الأحمر الكويتي) ما المبرر لإعطاء لجنة خيرية رخصة جمع تبرعات لنفس الهدف؟

السويط: هل غيرت «العدل» شروط القبول في وظيفة باحث قانوني؟

قد اعترض عليها بعض أعضاء مجلس القضاء وهل صحيح أن وكيل وزارة العدل قد اعترض وتحفظ عليها بمحض اجتماع المجلس؟ وما الإجراءات التي اتخذت حيال ذلك التحفظ؟ 9- هل صدر قرار من وزير العدل بنشر الإعلان عن الوظيفة؟ وإن كان الجواب بالنفي فهل يحق للمجلس الأعلى للقضاء أن يمارس عملاً تنفيذياً بخص السلطة التنفيذية؟ ويأمر بنشر الإعلان؟ 10- هل هناك ضغوطات تمت لتمرير تلك التعديلات ونشر الإعلان؟

على شهادة كلية الحقوق بخلاف السابق من الاعتدال بالسن يوم الإعلان، وذلك لصالح قريب لأحد المستشارين الذي تجاوز عمره 25 سنة في تاريخ الإعلان؟ 4- هل صحيح أنه تم إقرار نهاية شهر أغسطس في الإعلان كآخر موعد لقبول الأوراق؟ ثم قام مجلس القضاء بتعديل الميعاد ومد أجله إلى أواخر شهر سبتمبر من العام الماضي لتمكين أحد أقارب المستشارين من التسجيل؟ 5- هل كانت الدفعة السابقة ممن تم تعيينهم حاصلين على تقدير جيد جيداً عددها 400 متقدم وتم قبول 55 منهم ورفض الباقي لعدم الحاجة؟ ثم فتح باب القبول بعدما بشره للحاصلين على تقدير جيد، فما الأسباب لذلك السلوك المتناقض؟ 6- هل صحيح أن تلك التعديلات قد استحدثت لصالح أشخاص بعينهم بعيداً عن مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة التي نص عليها الدستور والقانون؟ ومخالفة ما يستوجبه القانون الوظائف العامة تتمثل في أن يكون عاماً ومجرداً؟ 7- كيف تمت تلك التعديلات؟ ومن الذي قام بإجرائها؟ وما الأسباب التي دعت لها؟ 8- هل صحيح أن تلك التعديلات

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب جاء فيه: لقد أصدرت وزارة العدل إعلاناً عن وظيفة «باحث قانوني» بوزارة العدل لشغل وظيفة وكيل النائب العام بعد التخرج، تتضمن تعديلات واستحداثا لشروط وضوابط لقبول تختلف عن سابقها، وتم الإعلان عنها على العامة، وقد أثار تلك التعديلات وما تم فيها من إجراءات تساؤلات كثيرة، الأمر الذي يحتم علينا توجيه الأسئلة أدناه لتعريف مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة التي نص عليها الدستور والقانون. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل صحيح أن وزارة العدل قامت بوضع تعديلات مستحدثة للشروط والضوابط الخاصة بالقبول تختلف عن سابقتها قصد بها فتح الباب للأشخاص معينين لشغل تلك الوظيفة؟ 2- هل صحيح أنه تم تخفيض نسبة القبول 80٪ إلى 75٪ بخصوص النسبة المئوية ومن النقاط لصالح أشخاص معينين؟ 3- هل صحيح أنه تم تعديل الحد الأقصى لسن المتقدم بجمع 25 سنة عند الحصول

الحيارات الزراعية. وفي رده على سؤال بخصوص موافقة وزير صعود تكليف المجلس لسي جلسته المنعقدة في 2016/12/28 بشأن التحقيق في موضوع الحيارات الزراعية. وأشار الباطين إلى ان اللجنة انعقدت أمس بحضور كامل الأعضاء وبداناً مناقشة تجاوزات الـ KGL وسيتم استدعاء الأطراف وسنقوم يوم الإثنين القادم باستدعاء مسؤولين عن موضوع

سعيد بخير صعود الحمود للمنصة الباطين: «المال العام» ناقشت التعديلات على أملاك الدولة

الأمس كما تقرر عقد اجتماع آخر في 23 يناير 2017 مع ممثلي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فيما يخص تكليف المجلس لسي جلسته المنعقدة في 2016/12/28 بشأن التحقيق في موضوع الحيارات الزراعية. وأشار الباطين إلى ان اللجنة انعقدت أمس بحضور كامل الأعضاء وبداناً مناقشة تجاوزات الـ KGL وسيتم استدعاء الأطراف وسنقوم يوم الإثنين القادم باستدعاء مسؤولين عن موضوع

وأشار الباطين إلى ان اللجنة استعملت النقاش كما تم في اجتماعنا السابق في 9 من الشهر الجاري حيث تبين وجود العديد من الملاحظات التي ستعكس على التقرير الذي سيقدم للمجلس والتي سيتم بيانها ونكرها وتوقيعها في بيان اللجنة، وكشف الباطين انه تقرر عقد اجتماع غدا الأربعاء 18 يناير الجاري مع مؤسسة الموانئ الكويتية وديوان المحاسبة وجهات أخرى لاستيضاح بعض الأمر التي تم نقاشها في اجتماع



عبد الوهاب الباطين

أكد مقرر لجنة حماية الاموال العامة عبد الوهاب الباطين ان لجنة حماية الاموال العامة قد اجتمعت لبحث تقرير ديوان المحاسبة في بعض التجاوزات والتعديلات التي تمت على املاك الدولة، وأضاف الباطين اننا ناقشنا تجاوزات على املاك الدولة في مؤسسة الموانئ الكويتية من قبل شركة KGL للاستثمار حيث تم الاجتماع مع ممثلي ديوان المحاسبة ومؤسسة الموانئ الكويتية وعلى رأسهم مدير عام المؤسسة.

الدلال: ما التوجهات بشأن تبني سياسة وآليات الخصخصة في القطاع النفطي؟

آليات الخصخصة المزمع القيام بها للضوابط الدستورية والقانونية للتعامل وحماية الثروات الطبيعية وبالخاصة النفط؟ 3- يرجى تزويدي بقائمة بالأنشطة غير الرئيسية المراد خصصتها في القطاع النفطي وفقاً لتصريح السيد وزير النفط مع بيان أسباب خصصتها على وجه التحديد (سلبيات الواقع القائم والنتائج الإيجابية المتوقعة عن الخصخصة).

4- ما الأسس والإجراءات والخطوات القانونية التي ستقوم بها وزارة النفط لإنجاز عملية الخصخص المزمع القيام بها في الأنشطة غير الرئيسية في القطاع النفطي، مع تبيان الآثار المترتبة عن عملية

الخصخصة في القطاع النفطي، مع أهمية بيان وتزويدي بالخطط والرسائل والقرارات التي اتخذت في مجالس اتخاذ القرار في القطاع النفطي في هذا الشأن؟ 2- ما المقصود بالأنشطة النفطية غير الرئيسية في القطاع النفطي والتي ذكرها السيد وزير النفط في تصريحه للصحافة المحلية، وهل يوجد تحديد متفق عليه لدى مجالس اتخاذ القرار في القطاع النفطي بشأن القطاعات الرئيسية والقطاعات غير الرئيسية، مع تزويدي بالرأي القانوني والفني الذي قامت عليه التفرقة بين القطاعات الرئيسية وغير الرئيسية في إطار الخصخصة المزمع القيام بها، ومدى خضوع



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيه: نشرت الصحافة المحلية تصريحاً لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء يفيد بوجود برنامج لخصخصة الأنشطة غير الرئيسية بالقطاع النفطي خلال عامين، ونظراً لأهمية وخطورة هذا التصريح خاصة أنه يمسه القطاع النفطي والذي يعد من أهم القطاعات في الدولة خاصة فيما أولاه الدستور من حماية للثروات الطبيعية ومنها النفط وتشدد في آليات التعامل مع الثروة النفطية. لذا يرجى التكرم بموافاتنا بالآتي: 1- ما توجهات وزارة النفط بشأن تبني سياسة وآليات



ثامر السويط